

دولة الكويت

ان المعلومات الأساسية المتعلقة بنظام التعليم ومناهج التدريس واحصاءات المدارس في الكويت حتى نهاية السنة الدراسية ١٩٥٥-١٩٥٦ مسطورة في الجوليات السابقة (الجولية الثانية : ص ٦٣٩-٦٤٢ ، الجولية الثالثة : ص ٤٦٣-٤٧٩ ، الجولية الرابعة : ص ٣٧٨-٣٨٠ ، الجولية الخامسة : ص ٦٩٦-٧٢٦) .
وفيما يلي استعراض لما حدث بعد ذلك منذ السنة المذكورة حتى نهاية السنة الدراسية ١٩٦١-١٩٦٢ .

- ١ -

القوانين والانظمة

- ١ -

أحكام دستورية

بعد استقلال الكويت - في ٩ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦١ ، تألفت مجلس تأسيسى لوضع « دستور » للدولة .
وعندما انتهى المجلس المذكور من عمله ، رفع مشروع الدستور الى أمير الكويت . والأمير صادق عليه وأمر باصداره - في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر سنة ١٩٦٢) .
يتألف الدستور من ١٨٣ مادة . وتنص مادته الأولى على ما يلي :
« الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة ، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أى جزء من أراضيها » .
« وشعب الكويت جزء من الأمة العربية » .
وفى المواد التى تلى ذلك عدة أحكام تتعلق بالتربية والتعليم والتثقيف ننقلها فيما يلى :
- ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الهمم -الادبي والجسماني والروحي (المادة ١٠) .
- تصون الدولة التراث الاسلامي والعربي ، وتسهم فى ركب الحضارة الانسانية (المادة ١٢) .
- التعليم ركن أساسى لتقدم المجتمع ، تكفله الدولة وترعاه ، (المادة ١٣) .
- التعليم حق للكويتيين ، تكفله الدولة وفقا للقانون ، وفى حدود النظام العام والآداب - والتعليم الزامى مجاني فى مراحل الأولى وفقا للقانون .
ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية .
وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعضلي (المادة ٤٠) .

* *

والمذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت ، تشرح المقصود من هذه المادة - أى ، المادة ٤٠ - بشئ من التفصيل :

« التعليم - بمقتضى هذه المادة - حق للكويتيين تكفله الدولة وفقا للقانون وفى حدود النظام والآداب ، وهو ، كسائر الحقوق والحريات العامة ، محدود طبيعيا بإمكانيات الدولة ومدى طاقتها . كما أن النص على التزام هذا الحق حدود هذا النظام والآداب ، إنما هو تحصيل حاصل (لا يخلو من النفع والتذكرة) لأن الحقوق والحريات جميعها إنما تقوم داخل تلك الحدود . وقد تضمنت هذه المادة كذلك النص على أن « التعليم الزامى ومجاني فى مراحله الأولى وفقا للقانون » ويقصد بالمراحل الأولى ما يبلغ نهاية التعليم المتوسط . ولا ينبغي أن يتجاوز الالتزام هذه المرحلة - وهى مرحلة فى ذاتها متقدمة - لأن فى هذا التجاوز مساسا بحرية الوالدين فى توجيه أولادهم ، فضلا عن تعذر تقرير هذا الالتزام للبنات فى تلك السن وبمراعاة واقع تقاليدنا بهذا الخصوص .

وحيث يكون الالتزام ، يجب أن يكون كذلك مجانيته ، كى لا يتصور مع الالتزام تحميل ولى الأمر بالمصروفات الدراسية وبذلك جاء حكم المجانية مكملا للنص الخاص بالالتزام ، أما موضوع المجانية فى غير نطاق الالتزام . فأمر يختص بتنظيمه المشروع العادى وتفصله قوانين التعليم . وليس فى هذا النص الدستورى ما يمنع أثبتة من أن تمتد المجانية الى كل مراحل التعليم الأخرى ، كما هو الحال الآن فى دولة الكويت ، وكما يرجى أن يبقى دوما فيها .

- ١ -

قانون الآثار

لقد صدر قانون الآثار بالمرسوم الأميرى رقم ١١ لسنة ١٩٦٠ يتألف القانون من ٤٥ مادة فى ستة فصول ، ننقلها فيما يلى :

الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ١ - تحافظ الكويت داخل حدودها ، ووفقا لأحكام هذا القانون على الآثار القائمة فيها ، وذلك صيانة لتراثها الثقافى الذى تركته عصور ماضيها المتعاقبة ، كما تحترم آثار الشعوب العربية والأمم الأخرى خارج حدودها وفقا لأحكام الاتفاقيات والمعاهدات التى تعقدها .

مادة ٢ - تناط مهمة المحافظة على الآثار بإدارة المعارف ، ويعود الى هذه الإدارة وحدها مسئولية تقدير الصفة الأثرية والتاريخية للأشياء والمواقع والمباني ، والحكم بأهمية كل أثر ، وتقرير الآثار الواجب تسجيلها ، لحمايتها ودراساتها والانتفاع بها .

مادة ٣ - كل ما صنعه الانسان أو أنتجه أو شيده قبل أربعين سنة ميلادية ، يعتبر من الآثار الواجب دراستها وتسجيلها ، وصيانة ما تجسدر صيانتها منها .

مادة ٤ - تقسم الآثار الى نوعين : آثار غير منقولة و آثار منقولة . فالآثار غير المنقولة هي الثابتة التي اكتسبت هذه الصفة بطبيعتها كخرائب المدن وأطلال المنشآت البائدة ، والأبنية التاريخية المشيدة لغايات مختلفة . والآثار المنقولة هي المنفصلة عن الأرض مهما كانت مآدثها والغرض من صنعها ووجوه استعمالها .

مادة ٥ - جميع الآثار المنقولة وغير المنقولة الموجودة في باطن أراضي الكويت تعتبر من أملاك الدولة العامة . أما الآثار الظاهرة على سطح الأراضي الكويتية ، فتبقى في تصرف مالكيها الى أن يتم لإدارة المعارف استملاك ما ترى ضروريا لاستملاكه منها .

مادة ٦ - ملكية الأرض لا تمنح صاحبها حق التصرف في الآثار الموجودة على سطحها أو في باطنها ولا تخوله حق التنقيب عن الآثار فيها .

مادة ٧ - لرئيس المعارف أن يستملك أى أثر منقول أو غير منقول يوجد في أراضي الكويت ، ويتم ذلك وفقا للأنظمة المقررة .

مادة ٨ - يحظر حظرا باتا إتلاف الآثار المنقولة أو غير المنقولة أو إلحاق الضرر بها ، أو تشويهها بالكتابة ، أو الحفر عليها ، أو تغيير معالمها ، أو فصل جزء منها ، أو تزييفها .

الفصل الثاني - الآثار غير المنقولة

مادة ٩ - يدرس موظفو إدارة المعارف المختصون جميع الآثار غير المنقولة في الأراضي الكويتية ، ويجمعون الوثائق العلمية ، والمعلومات التاريخية المتعلقة بها ، ويفردون ملفا خاصا لكل منها ، ويقررون ما تجب المحافظة عليه منها ، ويطلقون حرية التصرف فيما عدا ذلك .

مادة ١٠ - يقصد من تسجيل المواقع الأثرية والمباني التاريخية في الكويت ، تقرير أهلية هذه المواقع والمباني لأن تبقى ، وأن تنقل الى الأجيال المقبلة ، وتوفير الحماية الرسمية لها ، وتأمين صيانتها . ويتم التسجيل المشار اليه بقرار من رئيس المعارف ، ويبلغ القرار المذكور الى الدوائر المعنية ، ويؤثر على المواقع والمباني المسجلة في السجل العقارى .

مادة ١١ - اذا لم تستملك إدارة المعارف الموقع الأثرى أو البناء التاريخى المسجل خلال عام من تسجيله ، جاز لصاحبه أن يطالب هذه الإدارة بالتعويض

مادة ١٢ - تقوم إدارة المعارف بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع المواقع الأثرية والمباني التاريخية المسجلة ، وتشرف عليها للمحافظة على ميزتها الفنية وطابعها التاريخى ، وتنفق عليها من ميزانيتها . كما تقوم بتجديدها ، وإنشاء الحدائق حولها ، وإعدادها لزيارة السائحين ، وتحول ما يمكن تحويله منها الى متاحف أو معارض دائمة ، وتجهيزها بالاستراحات اللازمة للزوار .

مادة ١٣ - يجب على إدارة المعارف أن تدفع أى ضرر يلحق المواقع الأثرية والأبنية التاريخية المسجلة ، ولا يحق للمالك اجراء الاصلاح أو الترميم دون

موافقة الإدارة المذكورة ودون اشرافها . وإذا هدم المالك عقاره المسجل أو قسما منه ، أو حور فيه دون موافقة ادارة المعارف ، أجبر على إعادة البناء الى ما كان عليه فضلا عن العقوبات المنصوص عنها في هذا القانون .

مادة ١٤ - يجوز ترتيب حقوق ارتفاق ذات نفع عام على كل عقار أو أرض يقعان بالقرب من موقع أثرى أو بناء تاريخى ، وكذلك لا تجوز إقامة بناء جديد على أرض أثرية أو الصاق هذا البناء على بناء تاريخى مسجل ، دون ترخيص ادارة المعارف ، ويدفع الى أصحاب العقارات المتضررة من وضع الوجائب وحقوق الارتفاق عليها تعويض عادل .

مادة ١٥ - تستشير دائرة الأشغال العامة وكل هيئة مختصة أخرى ، عندما تضع تصاميم مدينة الكويت وتوابعها ، أو عند بدئها تنفيذ هذه التصاميم ، ادارة المعارف فيما يتعلق بالأبنية التاريخية المسجلة وتكفل إيجاد حرم غير مبنى حول هذه الأبنية ، وتعين شروط ونماذج الأبنية الجديدة المجاورة بما ينسجم مع بيئتها التاريخية القائمة .

مادة ١٦ - تتخذ ادارة المعارف مع سلطات الأمن فى زمن السلم والحرب ، كل التدابير اللازمة لحفظ المواقع الأثرية والأبنية التاريخية وبقية الممتلكات الثقافية الأخرى المنصوص عنها فى الاتفاقية الدولية لحماية الممتلكات الثقافية لدى وقوع نزاع مسلح .

الفصل الثالث - الآثار المنقولة

مادة ١٧ - تحفظ الآثار المنقولة فى متحف مدينة الكويت ، وفى المتاحف الأخرى التى تنشأ فى المستقبل حيث تدرس وترمم ويعرض ما يجب عرضه منها ، ويخزن ما تبقى . ولا يمكن أن تباع أو تهدي ، أنه يجوز تبادلها بآثار أخرى مع متاحف الدول العربية والأجنبية .

مادة ١٨ - يجوز للأفراد اقتناء بعض الآثار المنقولة ، بشرط عرضها على ادارة المعارف ، لتسجيل ما هو مهم منها ، واستصدار وثيقة رسمية بذلك تعطى الى صاحب الأثر ، والسماح له بحرية التصرف فى الآثار غير المهمة .

مادة ١٩ - تمنح مهلة ثلاث سنوات الى الأفراد بعد صدور هذا القانون لتسجيل ما لديهم من آثار ، ويصادر بعد انتهائها كل أثر منقول غير مسجل ، أو لم يرخص لصاحبه فى حرية التصرف به .

مادة ٢٠ - يجوز انتقال ملكية الآثار المنقولة المسجلة وعلى من يبيع أثرا منقولاً مسجلاً أن يعرضه على ادارة المعارف ، لتستعمل حق الرجحان فى شرائه وعلى بائع الأثر المسجل أن يبلغ ادارة المعارف اسم المشتري الجديد ومحل إقامته .

مادة ٢١ - على كل من يكتشف أثرا منقولاً أو يعثر عليه بطريق الصدفة ، أن يخبر ادارة المعارف بذلك خلال (٤٨) ساعة من اكتشافه أو العثور عليه ، وللادارة المذكورة أن تقرر اذا كانت تود الاحتفاظ بالأثر ، ويتعين عليها فى (م ٤٠)

هذه الحالة ، أن تدفع مكافأة نقدية مناسبة ، أو أن تقرر تركه في حيازة مكتشفه .

مادة ٢٢ - على كل من يستورد أثرا من خارج حدود الكويت ، أن يبلغ عنه ادارة المعارف ، خلال ثلاثة أيام من وصوله ، ولا يجبر المستورد على التخلي عن ملكية أثره ، اذا كانت نيته اقتناؤه ، لا الاتجار فيه .

مادة ٢٣ - لا تحور الآثار المنقولة المسجلة ، ولا ترمم ، ولا تنقل من مكان الى آخر دون ترخيص ادارة المعارف .

الفصل الرابع - الحفائر الأثرية

مادة ٢٤ - يقصد بالحفائر الأثرية جميع التحريات التي تستهدف العثور على آثار منقولة وغير منقولة ، وتجرى عن طريق دراسة سطح الأرض أو حفرها ، أو الغوص الى أعماق المياه البحرية الإقليمية الكويتية .

مادة ٢٥ - يحصر حق اجراء الحفائر الأثرية في ادارة المعارف ، وفي الهيئات العلمية والعلماء بالآثار العرب والأجانب الذين ترخص الادارة المذكورة لهم بذلك ، وفقا لأحكام هذا القانون . ولا يجوز لأحد أن يقوم بالحفائر الأثرية دون أن يحصل على اجازة رسمية ، حتى لو كانت الأرض ملكا له .

مادة ٢٦ - يحق لادارة المعارف ، أن تجرى حفائر أثرية في أية بقعة من أراضي الكويت . وعليها أن تعيد بعد التنقيب الأراضي الخاصة التي نقبت فيها الى أصحابها ويحق لهؤلاء أن يطالبوا بتعويضات عن الأضرار اللاحقة بأراضيهم من جراء الحفائر ، الا اذا أجرى استملاك هذه الأراضي .

مادة ٢٧ - تمنح ادارة المعارف أجازات للقيام بالحفائر ، الى البعثات الأثرية العربية والأجنبية بعد التأكد من مقدرتها وكفاءتها في التنقيب من الوجهتين العلمية والمالية ، وتكون هذه البعثات طيلة مدة اقامتها بالكويت ، في حامي قوانينها ، ورعاية سلطاتها .

مادة ٢٨ - يتعهد رئيس البعثة الأثرية خطيا ، قبل حصوله على اجازة الحفائر بما يلي :

(أ) التقيد بكل أحكام هذا القانون .

(ب) قبول بعثته لمراقبة ممثل أو أكثر عن ادارة المعارف طيلة موسم الحفائر .

(ب) ارساله تقارير مختصرة عن سير أعمال التنقيب ، ونتائجها ، مرة واحدة كل خمسة عشر يوما ، وذلك خلال موسم التنقيب .

(د) تسليمه نسخا من كل الرسوم والمقاطع والصور الشمسية التي صنعها لجميع الآثار المكتشفة ، منقولة وغير منقولة ، وذلك بعد انتهاء موسم التنقيب .

(هـ) ايداعه نسخة عن سجله المفصل الذي يصف فيه جميع الآثار المكتشفة والتفاصيل العلمية اللازمة ، والذي ينظم بشكل يتفق عليه مقدما بينه وبين ادارة المعارف .

- (و) نقله جميع الآثار المنقولة المكتشفة الى متحف الكويت لدى انتهاء موسم التنقيب ، وتسليمها لأمين المتحف ، وفق السجل المفصل .
- (ز) أن يقدم بالعربية أو الانجليزية أو الفرنسية خلال ستة شهور من انتهاء كل موسم من مواسم الحفائر تقريراً تهيئياً مهياً للطبع عن أهم النتائج العلمية التي حصل عليها .
- (ح) أن يصدر خلال سنتين من اختتام الحفائر المرخص بها دراسة علمية مفصلة عن نتائج حفائره ، ويجوز أن تمتد هذه المهلة حتى خمس سنوات .
- (ط) أن يسلم ادارة المعارف عشر نسخ من كل كتاب أو نشرة أو مقال يصدره عن أعمال التنقيب ونتائجه .
- (ي) أن يساعد ادارة المعارف على تنظيم منطقة الحفائر ، واعدادها لزيارات العلماء والباحثين والمتقنين والطلاب ، وأن يؤازر أمانة المتحف في تصنيف الآثار المنقولة المكتشفة ، وفي عرضها وخزنها على الشكل العلمي .
- المادة ٢٩ -** يجوز لادارة المعارف أن تشترك مع إحدى البعثات الأثرية للتحري عن الآثار في موقع ما . كما يجوز لهذه الادارة أن تقدم مساعدة مالية الى بعض البعثات التي لا تكفى مواردها للقيام بأعمالها ، اذا ثبت أن هذه الأعمال ذات أهمية علمية كبرى .
- المادة ٣٠ -** تدرج في أجسازات الحفائر التي تمنح الى البعثات الأثرية الأجنبية الأمور الآتية :
- (أ) شروط اسهام ادارة الآثار علمياً وفنياً ومالياً ، اذا كان يوجد ثمة مثل هذا الاسهام .
- (ب) تحديد الموقع الأثرى المراد اجراء التنقيب فيه .
- (ج) أسماء العلماء الاختصاصيين رئيس وأعضاء البعثة .
- المادة ٣١ -** اذا خالف صاحب الإجازة في الحفائر أى شرط من شروط تعهده ، الوارد في المادة (٢٨) من هذا القانون ، فلادارة المعارف أن توقف حفائره وتسحب إجازته ، واذا انقطع خلال موسمين في سنتين متلاحقتين دون عذر مقبول عن مواصلة حفائره ، فلادارة المعارف اعتبار إجازته ملغاة .
- المادة ٣٢ -** تكفل ادارة المعارف حقوق الملكية العلمية ، عن نتائج الحفائر التي تجزيها البعثات الأثرية والأجنبية ، وتحفظ لها حق الأسبقية في نشر كل المعلومات عن الآثار التي تكتشفها ، وذلك خلال خمس سنوات بعد اكتشاف هذه الآثار . واذا انقضت هذه المدة دون أن تقوم البعثات بنشر مكتشفاتها جاز لادارة المعارف أن تنشر كل ما توافر لديها من معلومات عن الآثار المذكورة وأن تكلف غير المكتشف بنشرها .
- المادة ٣٣ -** تكون جميع الآثار التي تعثر عليها البعثات الأثرية ملكاً للكويت ، وتودع هذه الآثار في المتحف لتؤلف فيه مجموعات تامة تشمل مدنيات المنطقة وتاريخها وفنونها . ويجوز أن تعطى البعثات الأثرية مكافأة على تعابها : بعض الآثار المنقولة أو مجموعة منها ، يمكن لادارة المعارف أن

تستغنى عنها لمائلتها من حيث المادة ، والصناعة والدلالة التاريخية والقيمة الفنية ، لبعض الآثار المكتشفة خلال الحفائر نفسها ، والتي أودعت المتحف ، وذلك بعد نشر كل المعلومات العلمية المتعلقة بها .

المادة ٣٤ - تسمح ادارة المعلومات للبعثات الأثرية الأجنبية أن تستعين مؤقتاً ببعض الآثار التي تكتشفها ، ويجب أن تكون الآثار المعارة متينة ، تحتمل السفر ، وأن تكون دراستها متعذرة في الكويت .
كذلك يجوز لإدارة المعارف أن تسمح بإخراج بعض الآثار الكويتية إلى البلاد العربية والأجنبية ، إخراجاً مؤقتاً ، على سبيل الدعاية لحضارة البلاد ، والتعريف بثرواتها الأثرية ، والإسهام في المعارض والمناسبات الدولية المختلفة .

الفصل الخامس - تجارة الآثار وتصديرها

المادة ٣٥ - تشرف ادارة المعارف على تنظيم الاتجار بالآثار لمنع تسرب آثار البلاد على الحدود ، وتوفير الامكانيات لنشوء ونمو المجموعات الأثرية المودعة في المتاحف .

المادة ٣٦ - لا يجوز لأحد أن يتجر بالآثار ما لم يحصل على رخصة رسمية بذلك من ادارة المعارف . والرخصة فردية ، ومدتها سنة قابلة للتجديد ، ويجب أن تكون الآثار التي يتجر بها مسجلة ، أو أجاز التصرف بها . وإذا ظهرت في حوزة التاجر آثار غير ذلك ، صودرت وأحيل التاجر إلى القضاء .
المادة ٣٧ - يحق لممثلي ادارة المعارف الدخول إلى حوانيت التجار ، وتفحصها ويجب على التجار المذكورين ، التقيد بالتعليمات التي تصدرها المعارف .

المادة ٣٨ - يمنع تصدير أي أثر من الآثار إلى خارج الحدود ، إلا إذا أجازت ذلك ادارة المعارف ، بترخيص خاص ، وبعد تأكيدها من أن الآثار المنوى تصديرها لن تؤدي إلى افقار التراث الكويتي الثقافي ، وأنه يوجد ما يماثلها في المتاحف ويمكن الاستغناء عنها .

المادة ٣٩ - لإدارة المعارف أن تجيز التصدير ، أو أن ترفضه ، أو أن تبتاع ما تشاء من الآثار التي يراد تصديرها بسعرها الذي ثبت في طلب التصدير . إلا أنه يترتب على الإدارة المذكورة أن تعطى أجازة تصدير للآثار التالية :

(أ) الآثار التي تقرر تبادلها مع المتاحف والهيئات العلمية خارج الكويت .

(ب) الآثار التي خصصت لبعثة علمية على أثر حفائر رسمية ، أو الآثار التي أعيرت لتدرس اعارة مؤقتة .

المادة ٤٠ - يجب على طالب تصدير الآثار أن يغلف الآثار المراد تصديرها ، ويجعلها في صندوق خاص ، ويختتم الصندوق بالرمز الخاص بخاتم المعارف .

المادة ٤١ - على موظفي الجمارك والبريد وسلطات الأمن مصادرة كل أثر لا يحمل صاحبه أجازة بتصديره ، ثم تسليم المصادرات الى ادارة المعارف .

- ٢ -

مشروع

جامعة الكويت

دعت ادارة المعارف ثلاثة من خبراء الجامعات ، ليكونوا لجنة مهمتها :
(أ) دراسة امكان انشاء جامعه في الكويت .
(ب) تقديم التوصيات الخاصة بموعد تنفيذ المشروع وطريقة تنفيذه اذا ما تبين أن من الخير انشاء الجامعة .
واللجنة بعد درس الأوضاع قدمت تقريراً - طبع باللغتين العربية والانجليزية ، وحكومة الكويت قررت العمل بما جاء في التقرير ، وأخذت تعد العدة لافتتاح الجامعة سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤
ننقل فيما يلي أهم مواد التقرير :

الحاجة لانشاء تعليم جامعي وعال في الكويت

٥ - تود اللجنة أن تؤكد منذ البداية أهمية الدور الذي تلعبه الجامعة في تطوير الحياة والثقافة للمجتمع الذي تقوم بين ظهرائه ، فهي ، في المقام الاول ، تزود المجتمع بمعظم أصحاب المهن فيه كالمدرسين والمهندسين ورجال الأعمال والأطباء وهم الذين يحتاج اليهم المجتمع لتطوير مصادر الثروة فيه وتنمية الخدمات التربوية والاجتماعية التي تزيد الحياة ثروة .
فالجامعات في كل العالم تنصدي بشكل متزايد لتلبية تلك الاحتياجات ويصدق هذا الأمر بخاصة في المجتمعات التي ما زالت في المراحل الأولى من تطورها الفني والاقتصادي .

ولكن للجامعة مهام أخرى تؤديها في المجتمع ، لعلها أكثر خطراً من المهام السابقة ، فهي اذ تكون ذروة النظام التعليمي تساعد على رفع المستوى العلمي وعلى تغذية الروح التي يستند اليها جهاز التعليم عامة . أضف الى ذلك أن الجامعة تساعد المجتمع في الحفاظ على ثقافته الخاصة به وتطويرها وفي ابقاء تقاليده حية في خضم التقدم الفني السريع . وأخيراً وليس آخراً ، تكون الجامعة مركزاً يسعى فيه الانسان الى الحقيقة كغاية في حد ذاتها ، ويتدرب شباب الأمة على تكوين الاتجاهات الفكرية الحقة وعلى خلق شعور بالمسؤولية لخدمة بلادهم وشعبهم . ان جميع هذه الأمور التي تنبثق عن الجامعة لها من أهم العوامل التي تؤدي الى التطور السريع لأى شعب والى تحقيق الرسالة التي يقوم بأدائها على الصعيدين القومي والدولي .

٦ - تنطبق هذه المبادئ العامة على الكويت في الأمور التالية :

- (أ) لقد مرت إمارة الكويت في السنوات القليلة الماضية بفترة نمت فيها تجارتها ونشاطها العمراني وخدماتها التربوية والصحية والاجتماعية نموا كبيرا نتيجة لدخول الإمارة من البترول . ولكن هذا التطور في المستقبل لابد أن يقوم على أسس من الانتاج الاقتصادي والتخطيط الشامل ، ولقد فهمنا أن حكومة الكويت قد ألقت لجنة للانشاء والتنمية الاقتصادية لتحقيق هذه الغاية . ويحتاج التخطيط والتنمية الاقتصادية الى عدد من الكويتيين ذوي دراية : كالمهندسين ورجال الأعمال والمعلمين والاداريين . الخ فيدون الرجال المدربين المؤهلين لن يقوم مشروع على أسس ثابتة وبالتالي لن يكتب له النجاح .
- (ب) أضف الى ذلك أن على الشعب الكويتي أن يتلمس شخصيته وأن ينميها ويجلوها ، وهذه الشخصية نتاج التاريخ وظروف الحاضر وأمانى المستقبل وآماله . وعليه أيضا أن يسهم مساهمة فعالة في خدمة الأمة العربية والانسانية عامة . ولابد من جامعة للكويت ومن طائفة من الكويتيين الجامعيين لتحديد معالم الشخصية الكويتية ضمن الاطار العربي القومي وجعل هذه الشخصية حقيقة حية مبدعة ، فقد كانت هذه المهمة جزءا أساسيا من الخدمات التي قدمتها الجامعات الى شعوبها في كل مكان وزمان .
- (ج) وفي حقل التربية والتعليم استلقت نظر اللجنة ما أصابه التعليم بمختلف مراحله من تطور كبير وما حققته رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية من نجاح في السنوات القليلة الماضية ، وهي أمور يحق للكويت أن تفخر بها . ولكن هذا التطور سيكون مبتورا ما لم يؤد الى مزيد من النمو اذ لن يتمكن جهاز من التربية يقوم على المدارس الابتدائية والثانوية من تحقيق أفضل الثمار ، ما لم يقم على رأسه مركز للتعليم العالي يساعد في الوقت ذاته على رفع مستواه ، وهذا سبب يضاف الى الأسباب التي سبقت الاشارة اليها بجعل انشاء الجامعة أمرا ضروريا .
- ٧ - ولقد أثير في هذا المجال تساؤل مفاده أن بإمكان الكويت أن تحصل على ما تحتاج اليهم من المختصين الجامعيين من الخارج وأن ترسل طلابها لاكمال دراستهم الجامعية في المعاهد العليا الأجنبية . وظاهر أن حاجة الكويت للخبراء الأجانب حاجة لا بد أن تستمر لفترة من الزمن ، ولكن عمل هؤلاء الخبراء يحتاج الى عدد من الكويتيين يتدربون على متابعته . وكذلك فإن ارسال البعثات الى الخارج مفيد ولا يجوز مطلقا أن ينقطع ولكن ارسال هذه البعثات كثير التكاليف ، ثم ان كثيرا من الشبان الكويتيين الذين يذهبون الى البلاد الغربية يواجهون ثقافات ونظما في الحياة تختلف اختلافا بينا عما ألفوا فيصعب عليهم أن يتكيفوا مع الحياة الجديدة مما يؤدي الى كثير من الضياع . وتود اللجنة في هذا المجال أن تؤكد أنه لا يتسنى لعدد من الجامعيين مهما بلغ ومهما وصلت مؤهلات أفرادهم أن يقوم في حياة الشعب بالدور الذي تقوم

به الجامعة • إذ أن الجامعة تكون ملتقى لجميع الكفايات والامكانيات ، وهي بوضعها هذا مؤسسة لا يستعاض عنها •

ان بعثات الطلاب الى الخارج ستستمر لدراسات يعلو مستواها العلمي بالتدريج • فهذه البعثات ستزيد حياة الشعب غنى وتمكن للجامعة نفسها أسباب الإزدهار ، على أنها لا يمكن أن تحل الى الأيد محل الجامعة وان كانت هذه الجامعة صغيرة ذات نطاق محدود ، كما ينتظر أن تكون الجامعة الكويتية في السنين القليلة المقبلة •

الجامعة المقترحة انشاؤها (شخصيتها ومهمتها)

٨ - على الجامعة مسئوليات تجاه المجتمع الذي تقوم بين ظهرانيه وتجاه أمتهما وتجاه العالم العلمي عامة • وبإمكان الكويت لما لها من مركز خاص وامكانيات اقتصادية أن تؤسس جامعة تؤدي خدمات في الحقول الثلاثة • ونود في هذا المجال أن نشير الى المزايا الأكيدة التي تنجم عن التعاون وتبادل المدرسين والطلبة والمنشورات بين الجامعة المقترحة انشاؤها في الكويت وبين جامعات الدول العربية •

٩ - لقد جرت الإشارة فيما سبق الى ما يمكن أن تقدمه الجامعة المقترحة انشاؤها من خدمات في حقول الفكر والثقافة للكويت نفسها • وعلمنا الى جانب ذلك أن نأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن تقدمه للخليج عامة ، فان الكويت في الوقت الحاضر تقدم العون لبعض الامارات في منطقة الخليج للنهوض بمدارسها الابتدائية والثانوية وبمضى الوقت يستدعي ذلك من الكويت أن تقدم العون للدراسات العالية ، فجامعة الكويت ستكون في هذه الحالة مركزا للدراسات العالية للطلبة من جميع أنحاء الخليج • بالإضافة الى حاجة هذا الجزء من العالم العربي الى الفنيين وذوى المهن فانه بحاجة الى ما يوضح معالم تراثه العربي ويحدد موضعه ضمن الاطار العربي الثقافي العام • فلقد لعبت هذه المنطقة دورا كبيرا ، لا في التاريخ العربي فحسب ، وانما في تاريخ العالم • وبإمكان جامعة الكويت أن تبعث الحياة في هذا التراث ، وأن تهيب المنطقة لأن تقوم بدور مماثل في المستقبل •

١٠ - وفي ما وراء الكويت والخليج العربي ، هناك سائر الوطن العربي المترامي الأطراف والذي يشترك في التاريخ وظروف الحاضر ومشاكله وأمانى المستقبل • فعلى الجامعة المقترحة انشاؤها أن تتعاون مع جامعات الدول العربية الأخرى في خدمة الأمانى المشتركة للأمة العربية ، وهنا أيضا لا تنصب الحاجة على الحقول المهنية والفنية ، وانما تنعدها الى عالم القيم والمبادئ على صعيديها الفردى والقومى •

١١ - وأخيرا لن تكون الجامعة أهلا لحمل هذا الاسم ما لم تسهم اسهاما مبدعا في الكشف عن الحقيقة ونشر المعرفة وما لم تصيح عضوا فعالا في عالم البحث العلمى ، وللكويت وضع جغرافى وتاريخى يضاف الى امكانياتها المادية يدفعها الى أن تسهم فى تقدم العلم والثقافة • ويحسن بالجامعة المقترحة فى

مراحلها الأولى أن تركز جهودها على مواضع ذات علاقة مباشرة بالكويت ، مثل دراسة الأحياء المائية ودراسة العلوم المتعلقة بالنفط أو البحث العلمي الخاص بالصحاري أو دراسة التاريخ والمجتمع في الخليج العربي ، ولكن على الكويت في هذا المجال أيضا أن تقدم خدمات بيئية للعالم أجمع . فإذا ما أقيم في الكويت مثلا مخبر أو مركز للأبحاث يختص في دراسة مواضيع معينة ويفقد اليه العلماء من أنحاء مختلفة من العالم فإن مثل هذا العمل لا يجعل الجامعة الكويتية تنبؤا مركزها بين الجامعات العالمية فحسب ، وإنما يبرز أيضا مكانة الكويت والأمة العربية عامة . وليس ثمة سبب يحول دون أن تتعهد الكويت حكومة وشعبا مثل هذا النشاط المبدع مهما ولد في نطاق محدود .

١٢ - ولكن هناك شرطا بالغ الأهمية بالنسبة لكل ماسبقت الإشارة اليه ، وهو إقامة مستوى علمي صحيح وتوجيه الاهتمام الى النوع من ناحية : مستوى المدرسين والطلبة ومستوى التحصيل العلمي ، فما لم نضع هذه الغاية بوضوح نصب أعيننا منذ البداية ، فإن الجامعة المقترحة انشاؤها لن تحقق الغاية المرجوة منها والتي سبقت الإشارة إليها ، لا بل أن ضررها قد يكون أكبر من نفعها .

مجالات الدراسة المقترحة

الآداب والعلوم :

١٣ - ان الصعوبة الكبرى التي يواجهها قطر كالكويت قليل في عديد سكانه ، هي أن عليه أن يهيئ المختصين في نواح متعددة من شئون الحياة تعددها في قطر يفوقه كثيرا في عدد سكانه . فلا بد والحالة هذه من الاكتفاء بعدد محدود من نواحي التخصص إذ لن يكون هناك تقسيم للعمل بالدرجة التي نلجدها كما يتهيأ في البلاد الكبيرة . ويكفي في الكويت وجود عدد من ذوي التخصص الضيق مع نسبة أكبر في الذين دربوا تدريبا عاما ، وحتى البلاد ذات العدد الكبير في السكان يكون فيها عدد المتخرجين الذين أعدوا اعدادا مهنيا ، أقل من أولئك الذين يشغلون مراكز تحتاج الى اعداد عام في الآداب والعلوم . فمثل هذه الاعتبارات وأخرى أشير إليها في الفصلين الثاني والثالث من هذا التقرير ، تدل على أن نواة جامعة الكويت لابد أن تتألف كغيرها من الجامعات ، من أقسام للآداب والعلوم . فهذه هي فروع الجامعة التي تعد المدرسين والاداريين وكثيرا من التجار وبعض رجال الصناعة ، وهي أيضا تعد الأسس العامة لأولئك الذين سيمتخصصون في النواحي المهنية : كالمهندسين والأطباء والمحاسبين ومن على شاكلتهم ، فالدراسات النظرية في الآداب والفنون والدراسات البحثية في العلوم تزودنا بالأساس الذي تنبنى عليه كل دراسة تطبيقية عامة .

١٤ - وتستطيع جامعة الكويت أن تنشأ دراسات في العلوم البحثية وفي فروع محدودة من الآداب . ففي اللغات مثلا بإمكانها أن تشرع منذ البداية بإقامة دراسات في اللغتين العربية والانجليزية ، وفي ما قد تتكشف الحاجة

اليه من لغات أخرى في المستقبل . ذلك أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يغير من الحاجة الى لغة أجنبية دون أخرى . ولا نستطيع في الوقت الحاضر أكثر من أن نشير الى أن تعليم اللغات في الجامعة سيكون بحاجة الى مزيد من التوسع في مواضع أخرى تدعو الحاجة اليها منذ البداية وهي التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والتجارة . أما الحقوق فلا حاجة اليها في المراحل الأولى ، ذلك أن قوانين الكويت تمر في مرحلة من التطور ، وبإمكان الكويت أن تحصل على من تحتاج اليهم من المحامين من القانونيين من بين الكويتيين انذين يعودون من دراساتهم في الخارج . لكن قد يحتاج الأمر الى أن يدرس القانون التجاري لطلبة التجارة ، كما يجب اتخاذ اجراء لتدريس بعض المواضيع العملية والنظرية لخريجي الآداب والعلوم .

١٥ - أما لعلوم الأساسية فهي : الرياضيات والفيزياء والكيمياء والاحياء ، يضاف اليها علم طبقات الأرض لأهميته في صناعة النفط . ورغم أن بعض المواد المحلية المتعلقة ببعض نواحي الدراسة كالاحياء (التربة) مثلا غير متوافرة فإن ذلك أمر غير بالغ الأهمية الى الدراسة والبحث بصورة عامة ، فتعليم الاحياء يجب أن يشمل جميع فروع هذا العلم لا على اعتبار أن ذلك ضروري لتعليم هذه المادة في المدارس وإنما كذلك على اعتبار أنه ذو أثر فيما سيتلو من دراسة طبية أو دراسة الاحياء المسائية .

١٦ - ولا ترى اللجنة من المناسب في هذه المرحلة أن تضع خطة مفصلة تشمل المواضيع التي ينبغي دراستها ضمن الاطار العام المذكور أعلاه ، أو أن توصي بما يجب أن يحصل الطالب عليه من مؤهلات لنيل الشهادة الجامعية ، فهذه أمور تبحث تفاصيلها في المستقبل ، على أن يتم ذلك قبل التحاق الطلبة بالجامعة .

العلوم التطبيقية :

١٧ - تبدو حاجة الكويت للعلوم التطبيقية واضحة ، فالبلاد في الوقت الحاضر تعتمد على صناعة النفط ، ويقوم مستقبلها على صناعات أخرى تستخدم النفط والغاز الطبيعي كمصادر للقوة ، وكذلك فإن الحاجة ملحة الى تدريب القائمين بصناعة النفط تدريبا فنيا متنوعا ، فبين موظفي الشركة في الوقت الحاضر ستة عشر موظفا يحملون شهادات في هندسة النفط وأربعة في الهندسة الكيميائية وثمانية في الهندسة الميكانيكية وأربعة في الهندسة الكهربائية وتسعة في الهندسة المدنية واثان في الهندسة البحرية وواحد في علم الفلزات (التالورجيا) وأربعة في علم التعدين ، يضاف الى ذلك خمسة عشر موظفا يحملون درجات مختلفة في فروع مختلفة من العلوم البحثية وخمسة وخمسون يحملون مؤهلات مختلفة شبيهة بالمؤهلات السابقة دون أن تصل الى المؤهلات الجامعية . ولكن هذا التنوع غير موجود في فروع أخرى من القطاع الاقتصادي ، فمثلا يعمل في دائرة الكهرباء ثلاثون مهندسا كهربائيا وسبعة وثلاثون مهندسا ميكانيكيا وبعض المهندسين في التبريد

والهندسة الكيميائية والهندسة المدنية . ويبدو واضحاً أن هناك تنوعاً كبيراً في المؤهلات الفنية المطلوبة وأن مجموع الموظفين المطلوب أعدادهم في أي حقل من الحقول لا يبرر ، في المرحلة الحالية من مراحل التطور ، التكاليف التي يتطلبها أعدادهم . وبإمكان جامعة الكويت أن تزود الطلاب بالتدريب الأساسي الضروري للتخصص في الهندسة ، ففي معظم الجامعات يمر جميع طلاب الهندسة بمرحلة تمتد سنتين أو ثلاث سنوات يختارون في نهايتها ميادين اختصاصهم . ١٨ - فالخطوة الأولى إذن هي إعطاء دروس في الرياضيات والعلوم البحتة كما جاء في الفقرة (١٥) فهي مواضيع أساسية لتدريس العلوم التطبيقية وبذا يؤجل انشاء كلية للهندسة إلى أن يتم إعداد دراسات العلوم . وأما الخطوة التالية وهي انشاء دراسات تخصصية في ميادين مختلفة من الهندسة فإنها تتبع ذلك ولا بد أن تسير التطور الاقتصادي للكويت .

ملحقة تفسيرية

ملحقة بتقرير لجنة الخبراء لمبحث انشاء جامعة في الكويت .

١ - استعرض التقرير الذي قدمته اللجنة طائفة من المسائل المتصلة بإنشاء الجامعة المقترحة في الكويت . ومن ذلك ، عرض الفلسفة التي يستند إليها التعليم الجامعي بصفة عامة ، ووظيفة الجامعة بالنسبة للمجتمع الذي تقوم فيه ، والنظام الذي يتبع في انشائها ، والإمكانيات التي يجب أن تتوافر فيها ثم الأعداد الذي ينبغي أن يسبق قيامها . وعلى الرغم من أن التقرير جاء شاملاً فقد يكون من المفيد استيضاح بعض المسائل التي وردت فيه ، وإضافة بعض التفسيرات في هذه المذكرة .

٢ - لعل من أبرز ما جاء في التقرير أن الجامعة المقترحة ، بل وكل جامعة بالمعنى الحديث ، ينبغي أن تستهدف ربط العلم بحياة المجتمع . وعلى الرغم من أن العلم لا وطن له ويقصد من أجل ذاته ، فإن العلماء والمتعلمين لهم وطن ينشأون فيه ، والثقافة لها وطن تتكيف بطابعه المميز . وإذا كانت الجامعة مقراً للمبحث العلمي ، فإنها في الوقت ذاته بيئة لتربية شباب المستقبل ، وتكوين القادة الذين ينتفعون بما يتعلمون ، وينفعون وطنهم ومجتمعهم وأمتهم بما يكسبون في الجامعة من علم وثقافة وتربية . وعلى هذا الفهم وحده لرسالة الجامعة ومهمتها في عالمنا الحديث نستطيع أن نجعل العلم في خدمة المجتمع .

٣ - كذلك لا يجوز أن نفهم الجامعة على أنها مرحلة من التربية والتعليم مستقلة عن مراحل التعليم الأخرى ودرجاته وأنواعه . ولقد أبرز التقرير استناد الجامعة المقترحة إلى التعليم العام الذي حقق الكويت فيه قدراً طاهراً من التقدم يجعله في مصاف بلدان العالم الأخرى الآخذة بسبيل التطور الحديث . ولكن الوقوف بالتعليم عند حد المرحلة الثانوية التي بلغها في الكويت يبتتر نظام التربية ، ويقف به دون أن يبلغ مداه المطلوب من حيث تكوين قادة المستقبل . وفضلاً عن ذلك فإننا إذا حسبنا جملة ما أنفق حتى

الآن على التعليم العام خلال الخمسة عشر عاما الماضية فاننا نلاحظ أنه يبلغ أكثر من ألف مليون روبية . وهذا رأسمال ضخم ، ولكنه لن يؤتي ثمرته الكاملة في حياة الكويت الا اذا استكمل في جامعة يدخلها النابهون من خريجي المرحلة الثانوية ، فيتلقون العلم ، ويدربون على البحث العلمى النظرى والتطبيقى ، ويتلقون من التربية الجامعية الصحيحة ما يهيئهم لأن يعملوا متعاونين فيما بينهم من أجل هدف قومى مشترك . وبذلك كله يعدون لأن يصبحوا قادرين على حمل أمانة المستقبل بالنسبة للكويت ، ثم بالنسبة للأمة العربية كلها .

٤ - على أن هناك بين مرحلة التعليم العام ومرحلة التعليم الجامعى مرحلة متوسطة من التعليم لم يعرض لها التقرير لأن اللجنة اعتبرتها خارجة عن اختصاصها . وهذه المرحلة التى تقع فى الحقيقة بين التعليم المتوسط والتعليم العالى تتمثل فى انشاء معاهد يدخلها الخريجون من المرحلة الثانوية الأكاديمية أو المهنية (كالكلية الصناعية والمدارس الثانوية التجارية التى لم تنشأ بعد فى الكويت) ليمضوا فيها سنتين ، يستزيدون فيها من المعرفة ، ويتلقون تدريباً خاصاً يعدهم لشغل مناصب النصف الثانى فى حياة الكويت ونهضته المعاصرة . وظاهر أن انشاء الجامعة لن يغنى عن انشاء مثل هذه المعاهد المتوسطة ، وأن العمل للنهوض بحياة الكويت مستقبلاً يستلزم أن تضطلع دائرة المعارف بانشاء مثل هذه المعاهد التى سيكون لقيامها فائدة أخرى وهى تخفيف الضغط عن الجامعة المقترحة . إذ أن تزايد عدد الخريجين من المرحلة الثانوية سنة بعد أخرى سيحول دون امكان قبولهم جميعاً بالجامعة . فضلاً عن أن مصلحة الجامعة ذاتها هى فى أن يقتصر القبول فيها على القادرين على الاستفادة من التعليم الجامعى .

٥ - كذلك أبرز التقرير ضرورة العمل منذ البداية على أن تأتى جامعة الكويت قوية فى نشأتها ، وهذا يقتضى إعادة النظر فى نظام ايفاد البعثات الى الخارج . وقد جرى العمل أول الأمر على ايفاد الخريجين جميعاً . ثم حددت نسبة من يوفدون على حساب الحكومة . وعلى الرغم من أن الأمر لن يخلو مستقبلاً ، وبعد قيام الجامعة ، من الاستمرار فى ايفاد بعض الطلاب على حساب الحكومة ، أو على حساب ذويهم ، فإن من الخير أن تصبح جامعة الكويت مقصداً لأوائل الطلاب . ذلك أن طلاب الجامعة دعامة أساسية من دعائم حياتها . ولذلك فإن الأمر سيقضى وضع نظام للاحاق أمثال أولئك الطلاب النابهين بالجامعة الجديدة ثم فى فروع الدراسة والتخصص التى تنشأ فيها ، ولكن مثل هذا النظام لن يكون مقبولا الا اذا هيئت أسباب الدراسة الناجحة فى الجامعة الجديدة ، بانشاء المختبرات الحديثة ، والمكتبة ، واستدعاء أعضاء هيئة التدريس القادرين على الاضطلاع بهذا العمل على أحسن وجه . كما أنه قد يكون من وسائل جذب الطلاب النابهين أن يوضع نظام للمستقبل لايافاد من يتم دراسته الجامعية بنجاح وامتيار الى خارج الكويت للاستمرار فى اجراء

البحوث والحصول على درجات عليا تؤهل فريقا منهم لأن يصبح نواة لهيئة التدريس الجامعية من أبناء الكويت .

٦ - ناحية أخرى عرض لها التقرير عرضا سريعا ، ولكنها تستأهل شيئا من التوضيح . هي أن الجامعة المقترحة لن تقف مهمتها عند حد تعليم طائفة من الشباب وإنما ستكون إحدى مهماتها الكبرى أن تصبح وسيلة لإبراز شخصية الكويت التاريخية من جهة ، والمعاصرة من جهة أخرى .

ولقد كان للكويت شأن من قديم في حياة العرب وحضارتهم وانتشار ثقافتهم الى ما وراء البحار ، وكان الكويت زاوية الاتصال بين البادية والبحر ، ونقطة الانطلاق الى خليج العرب ، وبلاد الهند ، والملايو وأفريقية . عنده انتهت طرق القوافل وابتدأت طرق البحار ، وفيه تعلم البدوي كيف يصبح ملاحا كاشفا سطح البحر وجوفه ، كيف يكون رسول ثقافة الى جانب أنه وسيط خير في التجارة . ولقد أتى حين من الدهر على الكويت خبا فيه تاريخه ، ولكن جذوة العروبة بقيت نارا تحت الرماد حتى أتت فرصه العهد الحديث ، فبدأ الكويت يعيد بناء كيانه في حياة الحضارة المادية من جهة ، وفي التربية والتعليم والثقافة والنواحي المعنوية من جهة أخرى . ولكن خضم الحياة الحديثة وتياراتها العنيفة تقتضى أن يستكمل الكويتيون ما بدأوا في ميدان التربية القومية ، وأن يعملوا على تثمين حياتهم وثقافتهم في أرض الكويت لتنمو الشجرة ويزداد ثباتها ، ثم ليرتفع المشعل ويتجاوب بنوره وسط الأضواء . ولاشك أن الجامعة الجديدة ستكون ، كما كانت غيرها من الجامعات في بقاع العالم ، وسيلة فعالة لإبراز شخصية الكويت ، ولتثمين ثقة الشعب بكيانه ولاعداده لأن يساهم في الحياة المعاصرة مساهمة واعية مستنيرة .

٧ - ولكن هذه النقطة تستتبع نقطة أخرى لا تقع عنها أهمية ، وهي الطابع الثقافي الذي يجب أن تتخذه الجامعة الجديدة ، وهذا الطابع يستوحى في أصوله من طابع الحياة العربية ذاتها ، ومن ظروف الكويت على مشارف البحار العربية الشرقية ، وعلى أبواب ثقافات أخرى مجاورة في إيران والهند . وهنا لابد لنا من أن نشير الى ما كان من تجربة تكوين طابع خاص للتعليم العام والتعليم الجامعي الحديث في بعض البلاد العربية الأخرى . ففي بلدان شمال أفريقية بدأ التعليم العام غريبا الى حد كبير عن الحياة العربية ، فكان مثلا باللغة الفرنسية . وفي السودان كان التعليم الثانوي - لا يزال الى حد ما - يتلقاه الطلاب باللغة الانجليزية ، وكذلك كانت الحال في اقليم مصر الى جيل مضى ، ثم كذلك كانت الحال في بعض أراضى الشام ولبنان حيث قامت مدارس أجنبية أشرفت عليها الهيئات أو أنفقت عليها الحكومات الأجنبية . ولذلك كله فإن الجامعات عندما نشأت في بعض البلاد التي أشرنا اليها لم يكن ميسورا إبراز الطابع العربي القومي فيها كلها ، ولا فيما يدرس بها من مواد علمية كان الطلاب يتلقونها بلغة أجنبية عنهم ، وكان مقدار ما يستوعبونه مما يلقي عليهم محدودا بطبيعة الأمر . ولقد جاهدت الجامعات العربية ولا تزال

تجاهد حتى الآن في سبيل اصلاح ذلك كله ، حتى تصبح كسائر الجامعات في كل بلاد العالم قاطبة ، يقوم التعليم فيها ، أو الجانب الأساسي منه على الأقل ، بلغة البلاد الأصلية ولا يشذ عن ذلك الا الجامعات التي أنشئت في بلاد مستعمرة ، أو بلاد تقوم فيها صعوبة اللغة المشتركة مثل الهند .

ولقد التفتت اللجنة حين أعدت التقرير لهذه المسألة فأوصت بضرورة الربط بين الجامعة المقترحة ، والجامعات العربية في البلاد الأخرى . ولئن كان الكويت قد وفق الى حد بارز في ربط تعليمه العام بالتعليم العام في البلاد العربية . كما أفاد من تجربة هذه البلاد ، واستطاع - بحمد الله - أن ينشئ لنفسه وللخليج العربي ، ولطائفة من أبناء العرب الوافدين اليه ، تعليمًا عامًا عربيًا منذ البداية ، فإن التعاون الطبيعي بين جامعتيه ومثيلاتها في البلاد العربية الأخرى كقيل بأن تستمر هذه الميزة في المرحلة الجامعية . فلا يعيد الكويت في جامعتيه التجربة التي مرت بها بعض الجامعات العربية الأخرى . وإنما تتخذ التربية الجامعية فيه طابعها العربي المميز . ومن حسن الحظ أن هناك في الآونة الحاضرة نهضة ظاهرة في الجامعات العربية الأخرى . من حيث استخدام لغتنا العربية في أغراض التعليم والتأليف العلمي وغير ذلك من مقومات التربية الجامعية .

نظام

الاشراف على المعاهد والمدارس والمؤسسات التعليمية

غير الحكومية

أقر هذا النظام المجلس الأعلى في ١٢/١/١٩٥٩ وهو يتألف من مقدمة و ١٤ مادة ، نقلها فيما يلي :

مقدمة :

من مظاهر السيادة الوطنية الاشراف الكامل على المعاهد والمدارس والمؤسسات التعليمية غير الحكومية . وفي الكويت عدد من هذه المؤسسات لا تشمله رقابة منظمة من قبل الحكومة ، الأمر الذي يتنافى مع السيادة الوطنية كما قد يتعارض مع الأهداف القومية والتقاليد المرعية للبلد . لذلك فقد وضع هذا النظام مراعيًا :

(أ) اثبات حق السيادة الوطنية .

(ب) الارتقاء بمستوى هذه المدارس لتكون أداة ثقافية فعالة .

(ج) سلامة التوجيه والتربية بحيث لا يتعارض شيء منها مع الأهداف القومية والتقاليد المرعية .

النظام :

١ - تشرف معارف الكويت على جميع المدارس والمعاهد والمؤسسات غير الحكومية التي تقوم بمهمة التعليم ونشر الثقافة بالكويت وتخضع لرقابتها .

- ٢ - يقصد بالمدارس والمعاهد والمؤسسات التعليمية غير الحكومية « تلك التي تقوم بمهمة التربية والتعليم أو الإعداد للمهن الحرة أو أى ناحية من نواحي التثقيف العام سواء أكانت وطنية أم أجنبية » .
- ٣ - لا يجوز فتح مدرسة أو معهد أو مؤسسة تعليمية أو ثقافية غير حكومية إلا بمراعاة الشروط الآتية وهى :
- (أ) الحصول على إذن من الجهة المختصة بفتح المدرسة أو المعهد أو المؤسسة .
- (ب) أن تقرر لجنة مختصة بسلامة المبنى المخصص للدراسة وملاءمته صحياً .
- (ج) أن يكون صاحب المدرسة حسن السيرة والسلوك ولم تصدر فى حقه أحكام مخلة بالشرف أو الأخلاق أو الأمانة .
- (د) أن يكون ناظر المدرسة ومدرسوها حاملين مؤهلات فنية بالنسبة لنوع الدراسة بالمدرسة ومستواها .
- (هـ) أن يقدم صاحبها أو ناظرها مع طلب الإذن بفتح المدرسة قائمة بأسماء الناظر والمدرسين ومؤهلاتهم وجنسياتهم .
- ٤ - على المدرسة أو المعهد أو المؤسسة التعليمية غير الحكومية أن تحتفظ بسجل يبين فيه أسماء طلابها وجنسياتهم وأديانهم وأعمارهم وتاريخ التحاقهم بها .
- ٥ - المدرسة أو المعهد أو المؤسسة التعليمية غير الحكومية ملزمة باعطاء التلاميذ العرب فيها قدراً من مناهج المواد القومية « اللغة العربية والدين والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية » يساوى على الأقل ما يعطى للتلاميذ المدارس الحكومية بنفس المرحلة سواء كان التعليم عاماً أو مهنياً ، ويشترط أن تدرس هذه المواد باللغة العربية .
- ٦ - المدارس والمعاهد والمؤسسات التعليمية غير الحكومية التي ترغب أن تعترف حكومة الكويت بنتائج امتحانات النقل فيها ملزمة باتباع نظم الامتحانات المعمول بها تحت إشراف الحكومة وخاضعة لكل الشروط التي تتطلبها هذه الامتحانات .
- ٧ - يحظر على المدارس والمعاهد والمؤسسات المقصودة بهذا النظام أن يكون فى خططها أو برامجها أو نشاطها ما يمس العقائد الدينية والنظم المرعية والاتجاهات القومية .
- ٨ - يجب أن يكون التدريس باللغة العربية فى المدارس والمعاهد والمؤسسات التعليمية الوطنية غير الحكومية ، أما المدارس الأجنبية فيجوز لها أن تقوم بتدريس مختلف المواد بغير اللغة العربية بعد إذن من الحكومة ، على ألا يتعارض ذلك مع مضمون البند الخامس من هذا النظام .
- ٩ - يستثنى من البند الثامن المدارس التي تقوم بتدريس اللغات الأجنبية فقط بعد موافقة الحكومة على الإذن بتدريسها .

- ١٠ - اذا أخلت المدارس المقصودة بهذا النظام ببند أو بشرط مما سبق، فإن للحكومة أن تغلقها فوراً أو تتخذ ما تراه من الاجراءات .
- ١١ - يحق للمعارف أن تمنع فتح أية مدرسة مما يشملها هذا النظام أو تستولى عليها أو تغلقها دون ابداء الأسباب ، وغير ملزمة بدفع تعويض حين الاستيلاء عليها أو اغلاقها .
- ١٢ - تخضع المدارس المقصودة بهذا النظام لكل ما تصدره المعارف من نظم بشأنها .
- ١٣ - يعين جهاز المعارف يقوم بنظام الاشراف على هذه المدارس للتأكد من سيرها وتطبيقها للأنظمة .
- مادة مؤقتة :**

تشكل لجنة مختصة بالمعارف لدراسة المدارس والمعاهد والمؤسسات التعليمية غير الحكومية القائمة في الوقت الحاضر واتخاذ ما تراه كفيلاً لسيريان هذا النظام وتطبيقه .

قسم التغذية في إدارة المعارف

- لقد أنشئ قسم التغذية - ليتولى تغذية الطلبة - بشكل صحي وليقضى على الآثار المترتبة على سوء التغذية بين التلاميذ ومنذ عام ١٩٥٥ ، وقسم التغذية - يقوم بواجباته بصورة مرضية . وقد تم تجهيز جميع فروع بالآلات الأوتوماتيكية الحديثة - كما زود بالفنيين في مختلف نواحي انتاجه .
- أما التغذية ذاتها ، فقد وضعت أسسها ، بعد أبحاث مستفيضة تناولت ألوان التغذية بالدراسة العلمية ، وقد روعي فيما روعي في مسائل الغذاء الأسس الآتية :
- أولاً : جو الكويت من حيث الحرارة صيفا والبرد شتاء .
 - ثانياً : ظروف البيئة وتأثير الصرف في التغذية المنزلية .
 - ثالثاً : المستوى الصحي للطلبة .
 - رابعاً : تدرج التغذية بما يتناسب مع مراحل التعليم ومراحل السن للطلبة .
 - خامساً : اختيار الوقت المناسب لتقديم الوجبات بما لا يتعارض مع المواد الدراسية السابقة واللاحقة .

* *

والمطبخ المركزي يتولى احضار الأطعمة المطهية لكل نوع من أنواع المدارس، ولجميع تلاميذها ، وفقاً للخطط التي وضعت لذلك بعد استشارة خبراء التغذية .

خطة الدراسة المقررة للمرحلة الابتدائية

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	
٣	٣	٤	٤	القرآن الكريم
١٢	١٢	١٢	١٢	اللغة العربية
١	١	١	١	التربية الموسيقية
٦	٦	٦	٦	الحساب
٠	٠	٠	٠	التاريخ
٠	٠	٠	٠	الجغرافيا
٣	٣	٣	٢	مشاهد الطبيعة ومبادئ العلوم
٦	٦	٥	٥	الرسم والأشغال*
٣	٣	٣	٣	التربية البدنية
٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	المجموع

مدة الحصّة « ٣٥ » دقيقة في السنة الأولى ، « ٤٠ » دقيقة لباقي الفتر .
* تشمل الأشغال اليدوية للبنين ، وأشغال الإبرة والأشغال الفنية للبنات

الجدول « رقم ١٦٩ »

خطة الدراسة المقررة للمرحلة المتوسطة

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	
٣	٣	٢	٢	القرآن الكريم والدين
٩	٩	٨	٨	اللغة العربية
٨	٨	٨	٨	اللغة الانجليزية
١	١	١	٢	التاريخ
٠	٠	١	١	التربية الوطنية
١	١	٢	٢	الجغرافيا
٢	٢	٣	٣	العلوم العامة
١	١	١	١	الصحة (ورعاية الطفل)
٢	٢	٢	٢	الرسم
٢	٢	٢	٢	الأشغال العملية
١	١	١	١	التربية البدنية
٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	المجموع

في مدارس البنات يضاف ساعتان الى الأشغال العملية ، فيصبح عدد
الحصص فيها (٣٨) .

الجدول (رقم ١٧٠)

خطة الدراسة المقررة للمرحلة الثانوية

(١٩٥٩ - ١٩٦٠)

السنة الرابعة		السنة الثالثة		السنة الثانية	السنة الأولى	مواد الدراسة
قسم علمي	قسم أدبي	قسم علمي	قسم أدبي	الثانوية	الأولى	
١	١	١	١	٢	٢	القرآن الكريم والدين
٦	٨	٦	٨	٨	٨	اللغة العربية
٧	٧	٧	٧	٨	٨	اللغة الانكليزية
٠	٥	٠	٥	٠	٠	اللغة الفرنسية
٠	٣	٠	٣	٢	٢	التاريخ
٠	٢	٠	٢	٢	٢	الجغرافيا
٠	٠	٠	٠	١	١	المجتمع
٠	٢	٠	٢	٠	٠	مبادئ الاجتماع
٠	٢	٠	٢	٠	٠	مبادئ الفلسفة
٠	٠	٠	٠	٠	٤	العلوم العامة
٣	٠	٣	٠	٢	٠	الطبيعة
٣	٠	٣	٠	٢	٠	الكيمياء
٣	٠	٣	٠	٠	٠	علم الأحياء
٧	٠	٧	٠	٥	٥	الرياضة (وتشمل الميكانيكا)
٠	٠	٠	٠	١	١	الرسم
٠	٠	٠	٠	٢	٢	الأشغال*
١	١	١	١	١	١	التربية البدنية
٢	٢	٢	٢	٠	٠	الهوايات
٣	٣	٣	٢	٠	٠	الدراسات الاضافية
٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	٣٦	المجموع

(*) في مدارس البنات : يضاف حصتان للتدبير المنزلي وأشغال الابرّة
 في السنتين الأولى والثانية ، فيصبح مجموع الحصص (٣٨) .
 مدة الدراسة خمسون دقيقة .

(م ٤٢)

الجدول (رقم ١٧١)

النظام التعليمي

و

خطط الدراسة

أن النظام التعليمي في الكويت يقوم على الأسس التالية :

- التعليم الابتدائي : مدته أربع سنوات
- التعليم المتوسط : مدته أربع سنوات
- التعليم الثانوي : مدته أربع سنوات
- ويسبق التعليم الابتدائي : التربية في رياض الأطفال
- وسيلي التعليم الثانوي ، التعليم الجامعي ، الذي سيبدأ في بداية العام الدراسي ١٩٦٣ - ١٩٦٤

أن الجداول الثلاثة (رقم ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١) تبين خطط الدراسة المقررة لكل من التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي .

* *

ويوجد في الكويت ، فضلا عن المدارس المذكورة آنفا ، المدارس والمعاهد التالية :

المعهد الديني :

مجموع مدة الدراسة فيه ١٢ سنة مقسمة الى ثلاث مراحل :

- الابتدائية ، والمتوسطة ، والثانوية ، مدة الدراسة في كل منها ٤ سنوات ، كما في سائر المدارس .

الكلية الصناعية :

مدة الدراسة فيها ٤ سنوات ، بعد الثالثة المتوسط ، وفيها أقسام لتدريب العمال .

المدرسة التجارية :

مدة الدراسة فيها سنتان .

معهد تدريب الفتيات :

تنقسم الدراسة فيه الى ثلاثة شعب : الشعبة العامة - شعبة الدراسات الاجتماعية - شعبة الدراسات الادارية .

معاهد التربية الخاصة :

معهد النور للبنين - معهد النور للبنات - معهد الأمل للبنين والبنات .
مراكز التربية الأساسية .

الاحصاءات

- ١ -

العام الدراسي (١٩٦١ - ١٩٦٢)

الاحصاءات الرسمية تعطى الأرقام التالية :

عدد المدارس وعدد الفصول :

مجموع المدارس ١٤٢ ، منها ٦٢ خاصة بالذكور ، و ٥٦ خاصة بالاناث .
عدد الفصول في المدارس المذكورة : ١٦٢٦ ، منها ٨٨٨ خاصة بالذكور
و ٥٦٨ خاصة بالاناث .

و ١٧٠ من هذه الفصول في مرحلة رياض الأطفال ، و ٨٥٢ في مرحلة
التعليم الابتدائي ، و ٣٨١ في مرحلة التعليم المتوسط ، و ٨٩ في مرحلة
التعليم الثانوي . وتعود ٤ بينها الى صفوف اعداد المعلمات ، و ١٥ الى المعهد
الديني ، و ٢٩ الى التربية الخاصة ، و ٤٤ الى كلية الصناعات ، و ٤٢ الى
مدرسة التجارة .

عدد المعلمين والمعلمات :

مجموع القائمين بالتربية والتعليم في المدارس المذكورة ٢٥٥١ ، عدد
المعلمين بينهم ١٣٧١ ، وعدد المعلمات ١١٨٠
ويعمل ٢٥٥ منهم في رياض الأطفال ، و ٣٦٧ في المدارس الابتدائية ،
و ٢٠٠ في المدارس الثانوية ، و ٣١ في المعهد الديني ، و ٤٠ في معاهد
التربية الخاصة ، و ٥٢ في كلية البنات ، و ٥ في مدرسة الزراعة .
(ان القائمين بالادارة - وعددهم ٢٢٦ - لم يدخلوا في هذا الاحصاء) .
عدد التلاميذ :

مجموع التلاميذ في المدارس المذكورة ٥٠٦٧٨ ، عدد الذكور بينهم
٣٠٦٦٣ ، وعدد الاناث ٢٠٠٢٤

و ٥٦٩٧ منهم في رياض الأطفال ، و ٢٩٠٩٥ في مرحلة التعليم الابتدائي
و ١١٣٣٢ في مرحلة التعليم المتوسط ، و ٢٧٣٠ في مرحلة التعليم الثانوي ،
و ١٠٤ في صفوف اعداد المعلمات ، و ٢٨١ في المعهد الديني ، و ٢٤٢ في
معاهد التربية الخاصة ، و ١٩٩ في كلية الصناعات ، و ١٠٠٧ في مدرسة
التجارة .

ان الجدول (رقم ١٧٢) يبين تفاصيل هذه الأرقام .
والجدول (رقم ١٧٣) يلخصها .

خلاصة احصائية عن (١٩٦١ - ١٩٦٢)

١٢٢	عدد المدارس
١٦٥١	عدد فصولها
٢٥٥١	عدد معلميها ومعلماتها
٥٠٦٧٨	عدد تلاميذها
المجموع	مجموع التلاميذ في :
٥٦٩٧	رياض الأطفال
٢٩٠٩٥	المدارس الابتدائية
١١٣٩٢	المدارس المتوسطة
٢٧٣٠	المدارس الثانوية
١٩٩	المدارس المهنية (الصناعية)
١٠٠٧	المدارس المهنية (التجارية)
٢٤٢	معاهد التربية الخاصة
٢٨١	معهد التعليم الديني
١٠٤	دار المعلمات
٥٠٦٧٨	المجموع
٢٠٠٢٤	مجموع المعلمين والمعلمات في :
٢٥٥	رياض الأطفال
١٦٠١	المدارس الابتدائية
٣٦٧	المدارس المتوسطة
٢٠٠	المدارس الثانوية
٥٧	المدارس المهنية
٣١	المعهد الديني
٤٠	معاهد التربية الخاصة
٢٥٥١	المجموع

احصاء اجمالي
(١٩٦١ - ١٩٦٢)

عدد المعلمين والمعلمات	عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد المدارس	مراحل التعليم وأنواعه	
٢٥٥	٥٦٩٧	١٧٠	٢٤	رياض الأطفال	
٨٦٣	١٦٤٤٤	٤٦٤	٣٥	للبنين	المدارس الابتدائية
٧٣٨	١٢٦٥١	٣٨٨	٣٤	للبنات	
١٦٠١	٢٩٠٩٥	٨٥٢	٦٩	المجموع	
٢٦٥	٧٥٦٨	٢٤٠	١٩	للبنين	المدارس المتوسطة
١٠٢	٣٧٦٤	١٤١	١٧	للبنات	
٣٦٧	١١٣٣٢	٣٨١	٣٦	المجموع	
١٣٨	٢٠٢٤	٦٤	٢	للبنين	المدارس الثانوية
٦٢	٧٠٦	٢٥	١	للبنات	
٢٠٠	٢٧٣٠	٨٩	٣	المجموع	
	١٠٤	٤	١	معهد اعداد المعلمات	
٣١	٢٨١	١٥	١	المعهد الديني	
١٧	١٥٥	١٩	٣	للبنين	معاهد التربية الخاصة
٢٣	٨٧	١٠	٣	للبنات	
٤٠	٢٤١	٢٩	٦	المجموع	
٥٢	١٩٩	٤٤	١	كلية الصناعة	
٥	١٠٠٧	٤٢	١	مدرسة التجارة	
٥٧	١٢٠٦	٨٦	٢	المجموع	
١٣٧١	٣٠٦٦٣	٨٨٨	٦٢	للبنين	مجموع المدارس والمعاهد
١١٨٠	٢٠٠٢٤	٥٦٨	٥٦	للبنات	
٢٥٥١	٥٠٦٨٧	١٤٥٦	١٤٨	المجموع	

معاهد التربية الخاصة ، هي : معاهد النور والامل التي تتولى تربية المكفوفين والصم والبكم ، والمعاهد التي تتولى تربية المتأخرين دراسيا

الجدول رقم ١٧٣

احصاء اجمال
(١٩٦٠ - ١٩٦١)

عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد المدارس والمدارس	مراحل التعليم وأنواعه
٢٠	١٣١	٤٥٤٣	١٩٢	رياض الأطفال
٢٣	٤٣٩	١٥٣٧٦	٧٨٠	البنين
٣٢	٣٥٦	١١٤٧٩	٦٦٣	البنات
٦٥	٧٩٥	٢٦٨٥٥	١٤٤٣	المجموع
١٩	٢١٩	٦٨١٨	٢٧١	البنين
١٧	١٢٤	٣١٥٢	٧٨	البنات
٣٦	٣٤٣	٩٩٧٠	٣٤٩	المجموع
٢	٥٢	١٦٠٣	١٠٢	البنين
١	٢٠	٥٦٦	٥٨	البنات
٣	٧٢	٢١٦٩	١٦	المجموع
١	٣	٧٨		معهد اعداد المعلمات
١	١٥	٢٨١	٣٠	المعهد الديني
٣	١٥	١٢٦	١٥	البنين
٣	٦	٥٥	١٦	البنات
٦	٢١	١٨١	٣١	المجموع
١	٤٤	١٨٩	٤٦	كلية الصناعة
١	٥١	٨٩١	٤	مدرسة التجارة
٢	٩٥	١٠٨٠	٥٠	المجموع
٦٠	٨٣١	٢٧٦٩٨	١٢٤٨	البنين
٥٤	٥٠٩	١٧٤٥٩	١٠٠٧	البنات
١١٤	١٤٧٥	٤٥١٥٧	٢٢٥٥	المجموع

معاهد التربية الخاصة ، هي : معاهد النور والأمل التي تتولى تربية المكفوفين وتعليم الصم والبكم - والمعاهد التي تتولى تربية وتعليم المتأخرين دراسيا وعقليًا .

لم تدخل في هذه الخلاصة النظائر (٤٦) والناظرات (٥٥) والوكلاء (٣٩) ، والوكيلات (٣٤) والسكرتيرين (١٩) والسكرتيرات (٣) وعددهم جميعا (٩٦)

الجدول (رقم ١٧٤)

- ٢ -

العام الدراسي

(١٩٦٠ - ١٩٦١)

وأما الاحصاءات المتعلقة بالعام الدراسي ١٩٦٠-١٩٦١ ، فتعطي الأرقام التالية :

عدد المدارس وعدد الفصول :

مجموع المدارس ١١٤ ، ٦٠ منها خاصة بالذكور ، و ٥٤ خاصة بالبنات .
مجموع عدد الفصول في المدارس المذكورة ١٤٧٥ ، منها ٨٣١ خاصة بالذكور ، و ٥٠٩ خاصة بالاناث .

و ١٣١ من هذه الفصول رياض الأطفال ، و ٧٩٥ في مرحلة التعليم الابتدائي ، و ٣٤٣ مرحلة التعليم المتوسط ، و ٧٢ في مرحلة التعليم الثانوي ، ويعود ٣ منهم الى اعداد المعلمات ، و ١٥ الى المعهد الديني ، و ٢١ الى معاهد التربية الخاصة ، و ٤٤ الى كلية الصناعة ، و ٥١ الى مدرسة التجارة .

عدد المعلمين والمعلمات :

مجموع القائمين بالتربية والتعليم في المدارس المذكورة ٢٢٥٥ ، عدد المعلمين بينهم ١٢٤٨ ، عدد المعلمات ١٠٠٧ .
و يعمل ١٩٢ من هؤلاء في رياض الأطفال ، و ١٤٤٣ في المدارس الابتدائية ، و ٣٤٩ في المدارس المتوسطة ، و ١٦٠ في المدارس الثانوية ، و ٣٠ في المعهد الديني ، و ٣١ في معاهد التربية الخاصة ، و ٤٦ في كلية الصناعة ، و ٤٠ في مدرسة .

(ان القائمين بالادارة وعددهم ١٩٦ لم يدخلوا في هذا الاحصاء) .

عدد التلاميذ :

مجموع التلاميذ في المدارس المذكورة كان ٤٥١٥٧ ، عدد الذكور بينهم ٢٧٦٨٩ ، عدد الاناث ١٧٤٥٩ .

وكان ٤٥٤٣ منهم في رياض الأطفال ، و ٢٦٨٥٥٥ في مرحلة التعليم الابتدائي ، و ٩٩٧٠ في مرحلة التعليم المتوسط ، و ٢١٦٩ في مرحلة التعليم الثانوي ، و ٧٨ في صفوف اعداد المعلمات ، و ١٨١ في مدارس التربية الخاصة ، و ١٨٩ في كلية الصناعة ، و ٨٩١ في مدرسة التجارة .
(ان الجدول (رقم ١٧٤) يبين تفاصيل الأرقام المذكورة آنفا .

جنسيات الطلاب :

ان ٧٥ في المائة من الطلاب ، و ٧٦ في المائة من الطالبات كانوا كويتيين وكويتيات ، والبقية غير كويتيين وكويتيات .
ان الجدول (رقم ١٧٥) يبين البلاد التي ينتسب اليها الطلبة والطالبات ، مع نسبتهم المئوية الى المجموع .

(تحليل عام)

لجنسيات الطلاب والطالبات في جميع المراحل للعام الدراسي ١٩٦٠-١٩٦١

الجنسية	عدد الطلاب	النسبة المئوية للطلاب	عدد الطالبات	النسبة المئوية للطالبات
كويتي	٢٠٧٢٧	٧٥ %	١٣٢٠٨	٦ %
العربية المتحدة	٤٢٧	١٥ %	٣٥٨	٢ %
العربية السورية	٤٢٧	١٥ %	٢٨٥	١٥ %
عراقي	١٤٤٣	٥ %	٨٣٥	٥ %
فلسطيني وأردني	٢٤٢٨	٩ %	١٦٢٥	٩ %
سعودي	٢٨٥	١ %	١١٦	٠٥ %
لبناني	٦٨٩	٢٥ %	٥٣١	٣ %
من المغرب العربي	٤٤	-	-	-
من اليمن وجنوب الجزيرة	١٤٨	٥ %	١٥	-
من بلدان الخليج العربي	٤٦٨	٢ %	١٣٤	١ %
من إيران	٢٩٠	١ %	١٢٠	١ %
جنسيات مختلفة	٣٢٢	١ %	١٩٢	١ %
المجموع	٢٧٦٩٨	١٠٠ %	١٧٤٥٩	١٠٠ %

- من هذه الاحصائية نجد أن عدد الطلاب غير الكويتيين يساوي ٦٩٧١

نسبتهم المئوية بالنسبة لمجموع الطلاب ٢٥ %

- أما عدد الطالبات غير الكويتيات فيساوي ٤٢٥١

نسبتهم المئوية بالنسبة لمجموع الطالبات ٢٤ %

- أما مجموع الطلاب والطالبات غير الكويتيين فهو ١١٢٢٢

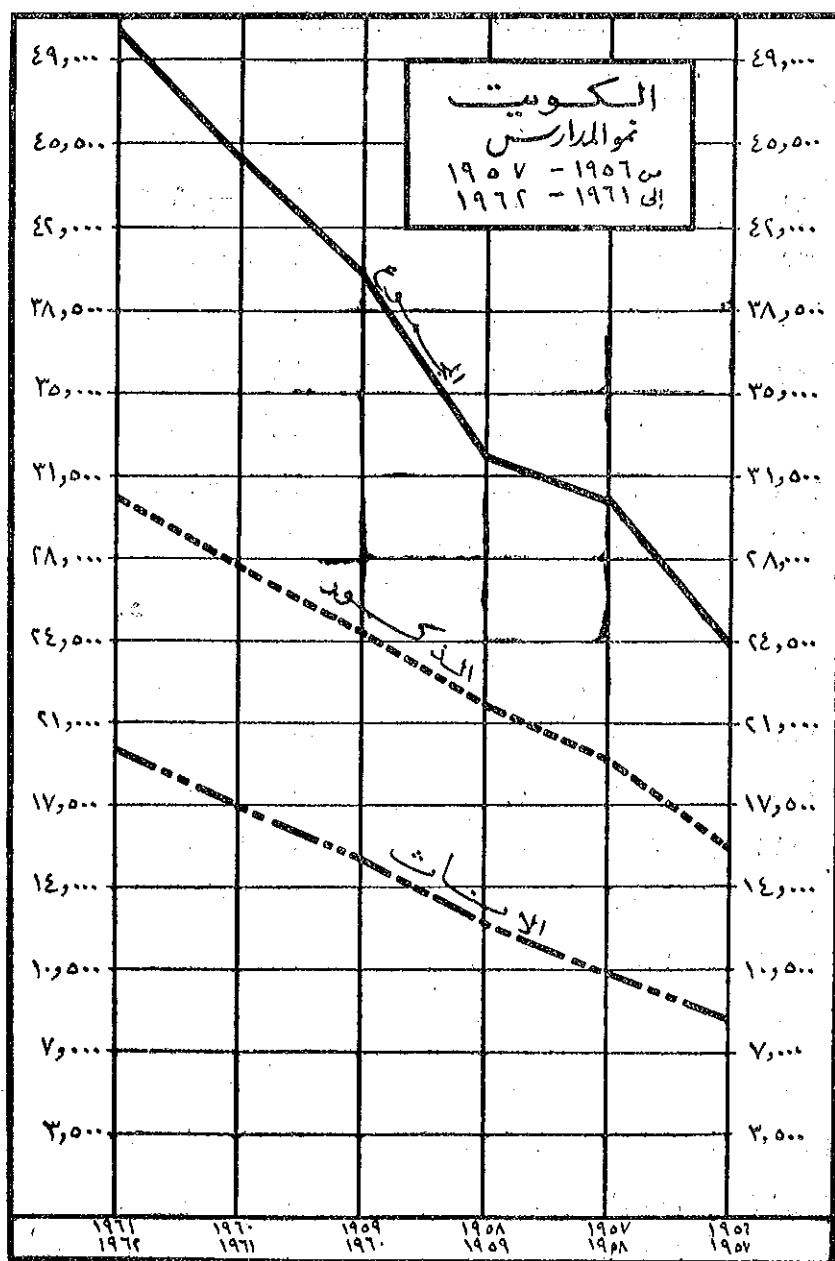
نسبتهم المئوية بالنسبة للمجموع الكلي ٢٥ %

الجدول (رقم ١٧٥)

نمو المدارس
(من ١٩٥٦ - ١٩٥٧ الى ١٩٦٠ - ١٩٦١)

السنة الدراسية	الخاصة بالذكور	الخاصة بالإناث	المجموع
عدد المدارس :			
١٩٥٧-١٩٥٦	٣٨	٣٠	٦٨
١٩٥٨-١٩٥٧	٣٤	٣٤	٦٨
١٩٥٩-١٩٥٨	٣٧	٤٠	٧٧
١٩٦٠-١٩٥٩	٣٩	٤٨	٨٧
١٩٦١-١٩٦٠	٤٨	٦١	١٢٩
١٩٦٢-١٩٦١	٦٢	٥٦	١١٨
السنة الدراسية	عدد المعلمين	عدد المعلمات	المجموع
عدد المعلمين والمعلمات			
١٩٥٧-١٩٥٦	٨٨٢	٥٤٣	١٤٢٠
١٩٥٨-١٩٥٧	١٠٣٥	٦٧٩	١٧١٤
١٩٥٩-١٩٥٨	١٠٩٢	٧٥٠	١٨٤٢
١٩٦٠-١٩٥٩	١١٢٤	٨٧٧	٢٠١١
١٩٦١-١٩٦٠	١٢٤٨	١٠٠٧	٢٢٥٥
١٩٦٢-١٩٦١	١٣٧١	١١٨٠	٢٥٥١
السنة الدراسية	الذكور	الإناث	المجموع
عدد التلاميذ			
١٩٥٧-١٩٥٦	١٥٩٤٦	٨٥٧٨	٢٤٥٢٤
١٩٥٨-١٩٥٧	١٩٦٥١	١٠٧٦١	٣٠٤١٢
١٩٥٩-١٩٥٨	٢١٧٦٤	١٢٦٦١	٣٢٤٢٥
١٩٦٠-١٩٥٩	٢٤٩٧٨	١٥٣٢٤	٤٠٣٠٢
١٩٦١-١٩٦٠	٢٧٦٩٨	١٧٤٥٩	٤٥١٥٧
١٩٦٢-١٩٦١	٣٠٦٦٣	٢٠٠٢٤	٥٠٦٨٧

الجدول (رقم ١٧٦)



الرسم البياني (رقم ٤٤)

مقارنة بين السنتين :

يتبين من المقارنة بين احصاءات السنتين الأخيرتين :
أن عدد المعلمين والمعلمات قد زاد في سنة واحدة ٢٩٦
وعدد التلاميذ قد زاد في سنة واحدة ٥٥٣٠
ونسبة الزيادة كانت : في عدد المعلمين والمعلمات ١٣ر٢ في المائة وفي
عدد التلاميذ ١٢ر٢ في المائة .

- ٣ -

عمو التعليم

ان الجدول (رقم ١٧٦) يبين تطور عدد المدارس وعدد المعلمين والمعلمات
وعدد التلاميذ من العام الدراسي ١٩٥٥-١٩٥٦ ، حتى نهاية العام الدراسي
١٩٦١-١٩٦٢

ويتبين منه : أن خلال السنوات الست الأخيرة ، قد صعد :
عدد المدارس من ٦١ الى ١١٨
عدد المعلمين من ١٤٢٠ الى ٢٥٥١
وعدد التلاميذ من ٢٤٥٢٤ الى ٥٠٦٨٧
والرسم البياني (رقم ٤٥) يظهر هذا النمو الى العيان .

- ٤ -

احصاءات متنوعة

١ - ميزانية المعارف

ان الجدول (رقم ١٧٧) يبين تطور ميزانية المعارف من ١٩٥٦-١٩٥٧
الى سنة ١٩٦١-١٩٦٢
والجدول (رقم ١٧٨) يبين تفاصيل الميزانية عن سنة ١٩٥٩-١٩٦٠

(١) البعثات

مجموع طلاب البعثات ، في العام الدراسي ١٩٦٠-١٩٦١ كان ٥٢١
وأما البلاد التي بعثوا لاتهم الدراسة فيها ، فكانت :
الجمهورية العربية المتحدة ٢٤٨ عدد الفتيات بينهم ٣٦
المملكة المتحدة ١٧٢ عدد الفتيات بينهم ١٣
الولايات المتحدة الأميركية ٨٤ عدد الفتيات بينهم ١
لبنان ١٣ عدد الفتيات بينهم ١٠
العراق ٢ عدد الفتيات بينهم
ألمانيا ٢ عدد الفتيات بينهم

٦٠

المجموع ٤٦١

وقد عاد ، سنة ١٩٦٠ ، بعد اتمام الدراسة ٢٣ من طلاب البعثات .

ميزانية المعارف

السنة	المبلغ المخصص (بالدينار الكويتي)
١٩٥٧ - ١٩٥٦	١٠٨٩٦٨٥٤
١٩٥٨ - ١٩٥٧	١٣٣٤٤٢٤٢
١٩٥٩ - ١٩٥٨	١٤٥٢١٠١٥
١٩٦٠ - ١٩٥٩	١٦١٠٩٤٨٢ (عن ١٥ شهرا)
١٩٦١ - ١٩٦٠	١٠٧٦٣٨٥٥
١٩٦٢ - ١٩٦١	١١٣٥٦١٣٣

الجدول (رقم ١٧٧)

أبواب ميزانية ١٩٥٩ - ١٩٦٠ (عن خمسة عشر شهرا)

٦٣١٩٢١٧	الرواتب والأجور
٣٨٣٠٥١	مصروفات انتقال وبدل سفر
٣٩٨٤١٧	كساي
٤٨٥٤١٤	ايجار ومياه وانارة
٣١٨٨٠٦	أثاث ولوازم
١٣١٥٩٦	توريدات عمومية
٦٧٠٦	بريد وبرق وهاتف
٦٠٩٨٨٩	نقلات
٩٠٦٢	مصروفات نفقة
٦٩٦٢١٩	التغذية
٥٣٥٤٠٨	البعثات
١٧٠٠١	النشاط الرياضي والكشفي
٢٦٢١	النشاط المدرسي والهوايات
٨٣٥٥٢٦	آلات وأدوات فنية
٣٨٧٧٧	الموسم الثقافي وازدافة الزائرين
٢٨٦٩٩٧	اصلاح وترميم وصيانة
٣٩٢٤٢	اعانات وهبات ومساعدة الطلبة
٢٣٠٣٦	المتحف
٠٩٢١	غير منظورة
٤٩٩١٥٧٥	الانشاءات

الجدول (رقم ١٧٨)

(٢) المدارس غير الحكومية

في الكويت ١٥ مدرسة غير حكومية ، مجموع طلابها سنة ١٩٦٠-١٩٦١ كان ٢٧٦٣ ، عدد الذكور بينهم ١٩٦٣ وعدد الإناث ٨٠٠ ولغة التدريس :

ولغة التدريس : في (٨) منها عربية ، وفي (٤) انجليزية ، وفي واحدة انكليزية وعربية ، وفي واحدة هندية ، وواحد أردو .
وأهم هذه المدارس تتبع شركة النفط ، والفرض من انشائها : تعليم أبناء موظفي الشركة وعمالها .

(٣) المكتبات

- عدد المجلدات في مكتبة ادارة المعارف ١٤١٠١ ، منها ٧٨٩٢ باللغة العربية ، و ٦٢٠٩ باللغة الانجليزية .
- عدد المجلدات في المكتبة العامة وفروعها ٢٦٥٠٤ ، وعدد القراء في السنة المنصرمة ٤١٧٤٣
- مجموع الكتب في مكتبات المدارس : ٤٠٥٨٥٩ ، منها ٣٣٠٩٠٤ عربية ، و ٧٥٧٥٢ انجليزية .
- عدد الكتب التي وردت لادارة المعارف ، سنة ١٩٦٠-١٩٦١ ، كان ٦٩٩٣١ ، منها ٢١٩٤٨ باللغة العربية ، و ٧٩٨٣ باللغة الانجليزية .
- وعدد الكتب التي وزعت على مكتبات المدارس خلال السنة المذكورة ١٠٧٨٨٩ منها ٩٧٧٦٣ باللغة العربية ، و ١٠١٢٦ باللغة الانجليزية .

الأفلام التعليمية

بلغ عدد الأفلام التعليمية التي اقتنتها ادارة المعارف في الكويت ٦٢٠ ، وبلغ تداول هذه الأفلام ٣٧٥٠ فضلاً عن ذلك ، أنتجت أفلام خاصة بلغ عددها ٢٤٩

العلاقات الثقافية

بين الكويت وسائر البلاد العربية

- ان العلاقات الثقافية بين الكويت وبين سائر البلاد العربية تتجلى في عدة ميادين :
- (أ) كثرة المعلمين والمعلمات الذين تستقدمهم الكويت للعمل في مدارسها المختلفة .
 - (ب) التسهيلات التي توفرها لأبناء البلاد العربية الأخرى للدرس في مدارسها .
 - (ج) البعثات التي تستوفدها من بعض البلاد العربية للدرس في مدارسها ، مع توفير وسائل السكن والعيش بها .
 - (د) المدارس التي تنشئها خارج بلادها ، ولاسيما في أمارات الخليج التي تحتاج الى مساعدات مالية وفنية لبشر التعليم بين أبنائها .

(هـ) المواسم الثقافية التي تنظمها كل سنة ، بدعوة محاضرين في مختلف الأقطار العربية .
فضلا عن كثرة عدد البعثات التي توفدها للدرس في جامعات الجمهورية العربية المتحدة .
وفيما يلي بعض التفاصيل لهذه العلاقات المتنوعة :

١ - المعلمون العرب في الكويت

تسعى الكويت الى توسيع نطاق التعليم ، مع النهوض بمستواه عن طريق استقدام معلمين ومعلمات من سائر البلاد العربية .
ويتبين من الاحصاءات العائدة الى سنة ١٩٦٠-١٩٦١ أن ٩٥٪ في المائة من المعلمين والمعلمات كانوا غير كويتيين .
كان ينتسب ١١٧٣ من هؤلاء الى فلسطين والأردن ، و ٧٤٩ للجمهورية العربية المتحدة ، و ١٧١ الى سوريا ، و ٢٨ الى لبنان ، و ١٣ الى العراق .
وكان ٩٥٢ من الفلسطينيين والأردنيين يعملون في مرحلة التعليم الابتدائي و ٢٢١ منهم فقط في سائر مراحل التعليم .
وكان ٢٤٧ من منتسبي الجمهورية العربية المتحدة يعمل في مرحلة التعليم الابتدائي ، و ٥٠٢ يعملون في سائر مراحل التعليم .
وكان ٢١٣ من معلمى المدارس المتوسطة من الجمهورية العربية المتحدة ، و ٩٩ من فلسطين ، و ١٦ من سوريا .
وكان ١٣٩ من معلمى المدارس الثانوية من الجمهورية العربية المتحدة ، و ١٥ من فلسطين ، و ١ من سوريا .
وكان ٤٧ من معلمى المدارس المهنية من الجمهورية العربية المتحدة ، و ٢ من فلسطين .

٢ - البعثات العربية في الكويت

ان مجموع الطلاب الذين استوفدتهم الكويت من مختلف البلاد العربية ، وخصصت لهم قسما خاصا داخليا ، مع توفير حاجياتهم المختلفة خلال العام الدراسى ١٩٦٠ - ١٩٦١ كان : ١٧٣
وكان ٤٢ منهم من المغرب العربى : ٣٤ من الجزائر ، و ٣ من مراكش ، و ٥ من تونس .
و ٥٢ منهم من الجنوب العربى : ١ من اليمن ، و ١٨ من حضرموت ، و ٧٥ من عدن ، و ١٦ من لحج ، و ٢ من العوالق .
وكان ٦٠ من الخليج العربى : ١٩ من مسقط ، و ١١ من ظفار ، و ١٦ من شارقة ، و ٨ من رأس الخيمة ، و ٢ من مهري ، و ٢ من دبی ، و ٢ من البحرين .
وكان هناك ١١ من أبناء فلسطين ، و ٤ من المنطقة المحايدة ، و ٥ من الصومال .

٣ - مدارس الخارج

أنشأت الكويت ، خارج أراضيها المدارس التالية :

(أ) في الخليج العربي :

في امارات دبي ، والشارقة ، ورأس الخيمة ، وعجمان ، وأم القيوين .
ويتبين من التقرير السنوي العائد الى العام الدراسي ١٩٦٠ - ١٩٦١ أن
عدد هذه المدارس كان ١٦ ، ومجموع تلاميذها ٣٨٨٦ ، عدد الذكور بينهم
٣١١٣ وعدد الإناث ٧٧٣ ، وعدد معلميها ١٣٣
في الواقع أن هذه المدارس تنال مساعدات هامة من الجمهورية العربية
المتحدة ، ومن قطر ، لأن ٤٩ من المعلمين الذين يعملون فيها موفدين من قبل
الجمهورية العربية المتحدة وعلى نفقتها ، و ٣١ منهم على نفقة حكومة قطر .
غير أن العيب الأكبر من نفقاتها يقع على عاتق الكويت .
فضلا عن أن هذه المدارس تعتبر تابعة الى معارف الكويت من الناحية
الفنية ، وتسير على مناهجها .
(تفاصيل هذه المدارس في بحث « مدارس الخليج العربي » في هذه
الحولية) .

(ب) في بلاد الهند وباكستان :

أنشأت الكويت مدرسة في بومباي سنة ١٩٥٢ ، وأخرى في كراتشي
سنة ١٩٥٣
ان الغرض الأصلي من ذلك ، هو : توفير وسائل التعليم بالعربية لأبناء
العرب الذين يعيشون في تلك البلاد .
غير أن بعض الهنود والباكستانيين أيضا يستفيدون من هاتين المدرستين
لتعلم اللغة العربية .
وقد جاء في التقرير الرسمي ما يلي :

« ولم تقتصر هاتان المدرستان على تعليم أبناء العرب ونشر الثقافة
العربية فحسب ، بل كانتا أشبه بمركزين اجتماعيين وثقافيين يؤمهما العرب
القاطنون هناك . هذا ولا تزال مدرسة بومباي تقوم حتى العام الدراسي
١٩٦٠-١٩٦١ بأداء رسالتها ، متخذة لذلك خطة خاصة تمكنها من الوصول
الى الغاية المرجوة ، وذلك بجعلها نظام الدوام المدرسي كما يلي :

(أ) دوام في الصباح في أيام السبت والأحد والخميس مخصص للتلاميذ
العرب الذين لا تمكنهم عطلتهم الأسبوعية في مدارسهم الأجنبية من الحضور
للمدرسة العربية الا في هذه الأيام . ولا يسمح لغير أبناء العرب الحضور
في هذا الدوام .

(ب) دوام في المساء في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء للتلاميذ الهنود
ويسمح للتلاميذ العرب الحضور في هذا الدوام .

وأما الفصول فقد نظمت كما يلي :

فصل الأطفال - فصل البنين - فصل البنات .

وأما نشاط المدرسة كمركز ثقافي فيتضح مما يلي :

١ - تعير المدرسة الكتب الأدبية والعلمية لمن يرغب في استعارتها من
مكتبة المدرسة .

٢ - تقدم المدرسة الصحف والمجلات العربية لكل زائر يرغب في
قراءتها .

ان المعلومات الأساسية المتعلقة بتاريخ التعليم ونظم المدارس ومناهج الدراسة واحصاءات التعليم في الجمهورية اللبنانية ، حتى نهاية السنة الدراسية ١٩٥٦-١٩٥٧ مسطورة في الحوليات السابقة : (الحولية الأولى : ص ٣١١-٣٥٤ ، الحولية الثانية : ص ٣٠٧-٣٤٦ ، والحولية الثالثة : ص ٢٦٠-٢٩٨ ، الحولية الرابعة : ص ١٥٣-١٩٤ ، والحولية الخامسة : ص ٢٩٨-٣٤٢ و ٨٧٩-٨٨٠) وفيما يلي استعراض لما حدث بعد ذلك حتى نهاية العام الدراسي ١٩٦١ - ١٩٦٢

- ١ -

القوانين والأنظمة

- ١ -

نظرة إلى التشريعات السابقة

ان أهم التشريعات التي صدرت في لبنان لتنظيم شئون التربية والتعليم هي :

(أ) المراسيم التشريعية السبعة التي صدرت سنة ١٩٥٩ ، والتي حددت مواد التدريس ونظم الامتحانات العامة في مختلف مراحل التعليم (الحولية الأولى : ص ٣٢٩ - ٣٤٥) .

(ب) المرسوم الاشتراعي رقم ٢٥ الصادر في ١٩٥٣/٢/٦ بشأن « تنظيم وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة » (الحولية الرابعة : ص ١٥٠-١٨١) .

(ج) « قانون تنظيم الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة » الذي صدر في ١٩٥٦/٦/١٥ (الحولية الخامسة : ص ٢٩٨-٣٠٩) .

وأما بعد السنة المذكورة ، فلم يصدر الا قانونان ، وهما : قانون الجامعة اللبنانية ، وقانون تنظيم التعليم العالي .

- ٢ -

مرسوم

تنظيم الجامعة اللبنانية

لقد أنشئت الجامعة اللبنانية - الرسمية - سنة ١٩٥١-١٩٥٢ ، مؤلفة من : معهد المعلمين العالي ومعهد الاحصاء .

ولقد أضيف بعد ذلك الى المعهدين المذكورين : معهد الادارة والمسال سنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، وفرع اللغات الحية سنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، وكلية الحقوق وفرع العلوم السياسية سنة ١٩٥٨-١٩٥٩ ، وكلية العلوم وكلية الآداب سنة ١٩٥٩-١٩٦٠